



يلتقي زعماء مجلس التعاون الخليجي بالرئيس أوباما في كامب ديفيد للبحث في العلاقات الأمريكية الخليجية في أعقاب التوصل إلى اتفاق إطاري بين الدول الغربية وإيران، ومن المفترض أن تقدم الولايات المتحدة ضمانات استراتيجية أمنية لدول الخليج، ومع أن طبيعة هذه الضمانات لم تتضح بعد، إلا أن الولايات المتحدة ليس لديها ما تقدمه غير الوهم، بل إن اتفاقاً كهذا سيضر ولن ينفع، ومن شأنه أن يوقف أية مبادرة لمحور إقليمي بعيد للمنطقة توازنها الإستراتيجي.

علينا أولاً أن ندرك أن أمريكا اليوم ليست أمريكا التي عهدها قوتها في العقود الماضية، فالسنوات الأخيرة حملت تحولاً جذرياً في السياسة الأمريكية الخارجية لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، عنوانه العريض: الانكفاء العسكري الأمريكي والاكتفاء بالمشاركة الدبلوماسية.

أسباب تقليل اعتماد الإدارة على قوتها العسكرية وتدخلها المباشر في شؤون العالم تابعة من عدة آسباب أهمها أن الولايات المتحدة تعاني فعلياً من عجز متزايد في موازنتها، وتضخم هائل في المديونية العامة للحكومة الفيدرالية تعدى هذا العام 18 تريليون دولار أي ما يعادل 103% من الناتج القومي، مما يجعل أية مغامرة عسكرية عبئاً مالياً يصعب الوفاء به.

ثم إن هناك حالة إنصراف شعبي واسع عن فكرة التورط في حروب جديدة، فقد تركت حروب بوش انطباعاً شعرياً وسياسياً عميقاً بضرورة تفادي مثل هذه المغامرات مستقبلاً، وتشير استطلاعات الرأي أن غالبية الأمريكيين لا يؤيدون تدخلاً عسكرياً أمريكاً لا في أوكرانيا ولا في أفغانستان ولا في العراق ولا في سوريا.

ومن المهم التأكيد على أن هذا التوجه ليس مرتبطة بإدارة أوباما، بل هو توجه فعلي للمجتمع والدولة الأمريكية، وإذا انتخب رئيس جمهوري فلن يمكن من تغيير هذا التوجه، لا سيما بفعل الأزمة الاقتصادية المستمرة ورغبة الأمريكيين في تدخل أقل في شؤون العالم الخارجي.

خيارات واشنطن الخارجية صارت محدودة، وبما أن الدبلوماسية لا تكفي وحدها لإدارة شؤون العالم، فإن دولاً عالمية قوية إقليمية بدأت تدرك أنه بإمكانها التوسيع بشكل لم يكن وارداً في العهد الأمريكي المسلح بالقوة العسكرية والتدخل المباشر. وأمثلة ذلك على المسرح العالمي كثيرة.

ففي مستهل عهد أوباما حددت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي منطقة حوض الباسيفيك كأولوية رئيسة في السياسة

الخارجية الأمريكية، وبعد خمسة أعوام على هذا التوجه نجد أن هذه الاستراتيجية قد فشلت،وها هو الأسطول البحري الصيني يهيمن على 80% من حزام بحر الصين الجنوبي والغربي، وهو الحزام الذي تعبّر منه نصف التجارة العالمية، بالإضافة إلى التدخل الصيني المتزايد في شؤون الدول المجاورة، فقد تعمّدت البحرية والمقاتلات الصينية اخترق مياه وأجواء دول مجاورة روتينيا كما هو الحال في فيتنام واليابان والفلبين، وقد أعلنت الصين من طرف أحدّي منطقة جوية خاصة فوق المياه الإقليمية في المنطقة اليابانية الصينية الكورية، بحيث تحكم في عبور الطائرات والسفن، وتطلب منها تراخيص لعبور هذه المياه.

ولم تستطع أمريكا ثني الصين عن إجراءاتها، مما يشيع حالة من الخوف في تلك الدول، التي لم ينفع تحالفها مع واشنطن من صد الهيمنة الصينية المتزايدة تدريجياً، لدرجة بدأت هذه الدول تنفّض عن الأمل في المدد الأمريكي لحساب التعامل مع الصين كقدر لا مجال لدفعه.

المثال الثاني يبدو أكثر وضوحاً في الحالة الأوكرانية قد نجحت روسيا في. استغلال التراجع الأمريكي لصناعة واقع جديد في شرق أوروبا وحوض بحر البلطيق، فقد ضمت روسيا منطقة القرم، وتواصل تدخلها في شرق أوكرانيا، ولم يستطع الأمريكيون ولا الأوروبيون فعل شيء حقيقي لردع روسيا، إلا عقوبات اقتصادية بدأت الدول الأوروبيّة تتملّص منها لتأثيرها المباشر على اقتصادياتها المتعثّرة أصلاً، والسؤال الذي يقلق دول الجوار الروسي هو: إذا كانت الولايات المتحدة قد قررت الأّت تورط عسكرياً في تلك المنطقة، وألا تزود الجيش الأوكراني بالسلاح، فما الذي يمكن روسيا من التفكير مستقبلاً بتطوير أطعماًها تجاه دول أخرى؟ الحقيقة أن كثيراً من دول الجوار الروسي بدأت تخطب ود بوتين لدفع أذاه ولعلّها أنها قد تُترك وحيدة في الميدان كما تركت أوكرانيا وجورجيا من قبل.

وفي منطقتنا فإن خيارات واشنطن تجاه طهران كانت مثلاً واضحاً على محدودية الخيارات الأمريكية، فلا خيار لأوباما إلا في صفة سلمية مع إيران حيال ملفها النووي لأن الخيار العسكري غير موجود في الحقيقة، فلا الديمقراطيون ولا الجمهوريون قادرين على فعل عسكري تجاه إيران، فيبقى الاتفاق السلمي هو الحل الوحيد أمام أمريكا، وهذا بالطبع ما فتح مجالاً أوسع لإيران للمناورة ورفع السقف التفاوضي، ومع أن إيران قد وافقت حالياً على وقف تخصيب اليورانيوم، فهذا لا يعني الحد من طموحات إيران الإقليمية، بل قد يكون اعتراف المجتمع الدولي بها ورفع الحصار عنها حافزاً لتدخل إيراني أكبر في الإقليم.

وبناءً على ذلك، فإن النتيجة الطبيعية هي أن اتجاه دول الخليج لأمريكا من أجل منظومة أمنية مشتركة تحميها من عدوان إيران ليس واقعياً للأسباب التالية:

1) في ظل الاستراتيجية الأمريكية المنسحبة عسكرياً والمتربّدة أمنياً، لن تنفع أمريكا حلفاءها الخليجيّين كما لم تنفع حلفاءها في بحر الصين ولا في أوكرانيا.

2) ولن ينفع التحالف الخليجي الأمريكي في وقف الأطعماً الإيرانية، لأن إيران لا تعمل بشكل عسكري مباشر، بل تستخدم أقليات وأحزاب وميليشيات محلية لتنفيذ أطعماًها، ولن تعتبر الولايات المتحدة ذلك عدواناً يستلزم الرد.

3) تحالف من هذا القبيل سوف يعطل المساعي الإقليمية لتأسيس تحالف خليجي مع دول إقليمية أخرى مثل تركيا وباكستان، وهذا ما تخشاه إيران فعلاً، ولا تريده أمريكا ولا إسرائيل.

4) حتى مع وجود تحالف أمني مع الولايات المتحدة، فإن واشنطن لن تصبح حليفاً طيّعاً يقف مع العرب وفقاً لتقدير العرب

أنفسهم للمخاطر التي يواجهونها، بل سيخضع ذلك لتقدير أمريكا الخاص، وهو تقدير غالباً ما يختلف عن تقدير العرب بل ينقطع في كثير من تفاصيله مع الموقف الإيراني من هذه القضايا،رأينا ذلك في سوريا والعراق واليمن.

الفرصة الفريدة:

المطلوب إذن، هو تطوير منظومة تحالفية إقليمية تضم الخليج وتركيا وباكستان وغيرها، ولا ينبغي أن يكون التحالف هذا تحالفاً ضد إيران فحسب، بل من أجل تحقيق التوازن في الإقليم، وتحقيق الاستقرار في بلاده، ووقف التشتت والاقتتال.

تحالف مثل هذا يضمن للمنطقة غطاءً أمنياً وسياسياً أصيلاً، وينبع من تقدير أبناء المنطقة لمصالحهم الذاتية، لا لمصالح أمريكا والغرب في أوطانهم، ويبني شراكات وتحالفات مع قوى عالمية مختلفة، عندها لا يأس من تفاهمات مع أمريكا أو مع غيرها وفقاً لقواعد المصالح المشتركة.

هذا بالضبط ما تفعله في هذه المرحلة دول العالم بالفعل كالصين وروسيا، وهذا ما فعلته إيران خلال عقدين من الزمان حتى صارت رقماً إقليمياً وعالمياً صعباً، أما الاستمرار بالتمسك بأمريكا فهو استعصاء بوجه قد انقضى أوانه، ولن يزيد العرب إلا ضعفاً وتمسكاً بأمانٍ لا قيمة لها عندما يجدون الجد.

عربي 21

المصادر: